
The role of Islamic banks in implementing the agricultural cluster system in Palestine, in terms of empowerment and development

Amjad Fadil Ziadt

Dr. Abdul Rahman Asaad Rayhan

Palestine Technical University - Kadoorie

An-Najah National University

Head of the Legal Affairs Unit

/Faculty of Law

A.zidat@ptuk.edu.ps

AbdAlrahman.Rehan@aaup.edu

rie7an@yahoo.com

Abstract: This study came to raise a fundamental, basic and legal issue related to the central role of Islamic banks in implementing the agricultural cluster system in Palestine. In implementing this system, this study had to follow the method of analysis and survey with a careful and insightful review of government policies and the Palestinian decisions and legislation that reflects them related to the study community, and at the same time conducting a survey and a comprehensive review of the strategies and objectives of the Islamic banking sector to identify its role in implementation from the perspective of the budget that is available Or it must be available for implementation to develop and empower the beneficiary in the areas most important to the Palestinian government and the Palestinian cause, and accordingly the study reviewed the jurisprudential rooting of jurisprudential transactions in civil law (planting and cultivation) and the associated legal assumptions for the foundations of state intervention with lease contracts to implement the system of agricultural clusters through Islamic banks In harmony with the legal tools for mother contracts TIAZ Investment to start implementing development work with legal tools with comprehensiveness and clarity related to the roles of the Islamic economy in the development process and providing it with new tributaries that enter into the fabric of its study and understanding in preparation for the involvement of Islamic banks in the core stages of smart empowerment as a lever for the development process in our living reality. From this point of view, the study concluded To shed light on the role of Islamic banks in implementing this system, in our view, is the basis for achieving the Palestinian government's vision to implement the agricultural cluster system, enabling through legal adaptation of the state's intervention by granting investment concession contracts through the general rules of civil law that regulate the provisions of farming and farming, and development by providing a portfolio Financial stability characterized by sustainability and stability by transferring the idea to an effective professional body enjoying professional ethics and impartiality capable of providing the best services to the government and the Palestinian citizen alike.

Keywords: Agricultural clusters, smart empowerment, sharecropping, farms, concession contracts

دور المصارف الإسلامية في تنفيذ منظومة العناقيد الزراعية في فلسطين تمكينا وتطويرا

أ. امجد فضل حسن زيدات

مدير الشؤون القانونية

جامعة فلسطين التقنية - خضوري - ص. ب. (٧) شارع

يافا - طولكرم - فلسطين

د. عبد الرحمن اسعد ربحان

جامعة النجاح الوطنية / محاضر في كلية القانون

والشريعة

جامعة النجاح الوطنية. ص. ب. ٧، نابلس، فلسطين

المستخلص

جاءت هذه الدراسة لتطرح قضية جوهرية وأساسية وقانونية تتعلق بالدور المركزي للمصارف الإسلامية في تنفيذ منظومة العناقيد الزراعية في فلسطين، حيث يرتبط هذا الدور بما يشهده قطاع التنمية الاقتصادية في فلسطين من تدخلات قانونية وسياسات حكومية تلي متطلبات التنفيذ لمنظومة العناقيد الزراعية، وحتى يتضح لنا دور المصارف الإسلامية في تنفيذ هذه المنظومة استوجب على هذه الدراسة إتباع أسلوب التحليل والاستقصاء بمراجعة دقيقة ومتبصرة للسياسات الحكومية وما يعكسها من قرارات ترتبط بمجتمع الدراسة، وبذات الوقت إجراء مسح ومراجعة شاملة لاستراتيجيات وأهداف قطاع المصارف الإسلامية للتعرف على دورها في التنفيذ من منظور الموازنة التي تتوفر أو يجب أن تتوفر للتنفيذ وتطويرا وتمكينا للمستفيد في المناطق الأكثر أهمية للحكومة الفلسطينية وللقضية الفلسطينية، وتبعاً لذلك استعرضت الدراسة التأصيل الفقهي للمعاملات الفقهية في القانون المدني (مغارساً ومزارعاً) وما يرتبط بهما من فروض قانونية لأسس تدخل الدولة بعقود إجارة لتنفيذ منظومة العناقيد الزراعية عبر المصارف الإسلامية بما يتناغم والأدوات القانونية لعقود الامتياز الاستثمارية للبدء في تنفيذ العمل التنموي بأدوات قانونية ذات شمول ووضوح تتصل بأدوار الاقتصاد الإسلامي في العملية التنموية وتمدها بروافد جديدة تدخل في نسيج دراستها وفهمها تمهيدا لإخراط المصارف الإسلامية في صلب مراحل التمكين الذكي كرافعة للعملية التنموية في واقعنا المعاش، من هذا المنطلق فقد خلصت الدراسة الى أن تسليط الضوء على دور المصارف الإسلامية في تنفيذ هذه المنظومة هو بنظرنا الأساس لتحقيق رؤية الحكومة الفلسطينية لتنفيذ المنظومة العنقودية الزراعية، تمكينا من خلال التكييف القانوني لتدخل

الدولة بمنح عقود امتياز استثمارية عبر القواعد العامة للقانون المدني التي تنظم أحكام المغارسة والمزارعة، وتطويرا عبر توفير حافظة مالية تتصف بالديمومة والاستقرار عبر ترحيل الفكرة إلى جسم مهني فعال يتمتع بأخلاقيات مهنية وحيادية قادرة على تقديم أفضل الخدمات إلى الحكومة والمواطن الفلسطيني على حد سواء.

الكلمات المفتاحية. العناقيد الزراعية، التمكين الذكي ، المزارعة، المغارسة، عقود امتياز

المقدمة

تدأب الدولة على تبنى مفهوما جديدا لتعزيز صمود المواطن الفلسطيني على أرضه من خلال سياسة تبنى العناقيد التنموية في شتى المجالات بشكل شامل، ولتوفير أسس ومتطلبات التفاعل السليم والمتناسق لفهم دور المصارف الإسلامية بكل مكوناتها ومراحلها في عملية التمكين والتطوير لمنظومة العناقيد التنموية. يكون ذلك من خلال استعراض الدور المركزي الذي من الممكن أن تلعبه المصارف الإسلامية لتطوير منظومة العناقيد التنموية في المجال الزراعي وما يتطلبه من إجراء تدخلات حكومية لتعظيم الدور الناظم لهذا القطاع بما يحقق العيش الكريم للمواطن الفلسطيني، وتتناغم وتنسجم هذه التدخلات مع ما يشهده الواقع الفلسطيني من محاولات لإصلاحات اقتصادية وقانونية هامة هدفها خلق أفضل الفرص أمام الشعب الفلسطيني للاعتماد على ذاته. في الوقت الذي تسعى الدولة فيه لتعزيز فرص بناء الهيكل التنظيمي لقطاع التنمية على عدة مستويات اقتصادية واجتماعية وزراعية، حيث يأتي دور المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية منها على وجه التحديد اللاعب الرئيس لتنفيذ الأدوار التنموية بما ستؤدي إلى تحقيق غاياته لتحقيق أفضل استثمار في قطاع العناقيد الزراعية التي اعتبرتها الحكومة الفلسطينية بوابة لخلق أفضل وسائل لتعمير الأرض والاستثمار ورفع القدرات الإنتاجية عند شريحة كبيرة من المواطنين، وحتما يرتبط تطور تدخل المصارف الإسلامية في فلسطين لتنفيذ أي نشاط تنموي، بتطور الأنماط القانونية وتأثرها بالظواهر الاقتصادية العالمية ويرتبط أيضا بالأنماط والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن في المناطق التي تستهدفها العناقيد الزراعية، بالإضافة الى بوجود بنية تشريعية في الدولة تلي متطلبات تنفيذ المنظومة لكونها ترتبط أساسا في جوهر أحكام القواعد القانونية الفقهية للقانون المدني التي تلامس بشكل مباشر احتياجات تدخل المصارف الإسلامية عبر قواعد فقه المعاملات، وإنما نرى أن هذه البنية باتجاهها العام مهيأة لذلك إذا ما وازنت هذه القواعد ما بين مصلحة أطراف العملية الاقتصادية الثلاث المصارف والمواطن والدولة، لارتباط هذه المصالح بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وما توفره من توازن عقدي لا يخرج عن الأركان العامة للعقود .

مشكلة الدراسة ترجع مشكلة هذه الدراسة إلى ما تتميز به من صفة فنية، ومفردات ومصطلحات جديدة والتي ستستخدم كوسيلة للتمكين الاقتصادي بتوظيف الأدوات الاستثمارية التي تتم عبر عقود المغارسة والمزارعة ذات الطبيعة الخاصة والمتميزة

نحو التمكين الذكي، مما يتطلب الإحاطة بالجوانب الفنية وارتباطاتها بحالة أدوار المصارف الإسلامية كونها الذراع المنفذ للاقتصاد الإسلامي لما لذلك من أهمية في إيجاد الحلول للتحديات والمشاكل التي تثيرها متطلبات السياسة التنموية المتعلقة بحسن تنفيذ العناقيد الزراعية في فلسطين وفقاً للقواعد القانونية السارية. كما إن إشكاليات التكييف القانوني لعقود الممارسة والمزاولة في حدود تطلعاتنا نحو التمكين الذكي لتنفيذ العناقيد الزراعية بما يتجاوز هذه الحدود يثير مشكلة الدراسة والتي تدور حول (كيف يتناغم الدور الذي يمكن أن تلعبه المصارف الإسلامية في تنفيذ منظومة العناقيد الزراعية في فلسطين تمكينا وتطويراً مع الأدوات القانونية المتاحة للحكومة وفقاً لقواعد فقه المعاملات)

أهداف الدراسة:- إن الهدف العام من هذه الدراسة ينطوي تحت إطار تحليل وصفي لدور المصارف الإسلامية في تنفيذ صيغ الاستثمار في المجال الزراعي من خلال عقود المزارعة والمغارة في مناطق الأغوار والمحافظات المصنفة أراضيها ضمن محور العقود الزراعي. بما يسهم في توفير العيش الكريم للمواطن الفلسطيني في هذه المناطق، وصولاً إلى الآلية التي يمكن أن تساهم عبرها المصارف الإسلامية بتنفيذ استراتيجيات التمكين والتطوير لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع حيوي وهام لشريحة واسعة من فئات الشعب الفلسطيني من خلال تعزيز أدوات التمكين الاقتصادي، باعتبار أن التمكين الاقتصادي يعكس مدى اهتمام الحكومة الفلسطينية بتعزيز صمود المواطن بما ينسجم و الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الدولة ويتفرع عن هذا الهدف عدة أهداف فرعية منها :-

- 1- مراجعة بعض أدوات الاستثمار التي تبناها المصارف الإسلامية و التي تتقاطع مع قطاع الزراعة وبالتالي تحليل وصفي للدور المركزي للمصارف الإسلامية في تطوير منظومة العناقيد الزراعية.
- 2- استنباط الإطار القانوني النظري لصيغ التمكين المتاحة للمصارف الإسلامية للاستثمار في العناقيد الزراعية من خلال الاستفادة من الأنظمة واللوائح والقرارات والممارسات الحكومية التي تصدر عن السلطة التنفيذية في الدولة ومدى تأثيرها على أدوات الاستثمار في مجال عقود الممارسة والمزارعة وكذلك ما يرتبط بأحكام قوانين الأراضي في فلسطين لا سيما التي لا زالت في طور ومرحلة التسوية أو الإحياء أو أراضي الدولة في الأغوار.
- 3- وضع تصور لآليات تنفيذ المصارف الإسلامية لمشاريع العناقيد الزراعية بما يتناسب وتخصيص الموازنات المستجيبة لاحتياجات التمكين والتطوير للعناقيد الزراعية. وبذات الوقت تلي احتياجات التنمية المستدامة على مستوى الإدارة وجودة الخدمة بشكل مباشر أو ضمنى للمناطق الأكثر فقراً والأغوار.

أهمية الدراسة تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها (على حد علم الباحثين) تمثل موضوعاً لم يحظى بالبحث والدراسة عند إقرار السياسة التمويلية في الدولة كونه موجه لمعرفة مستوى ارتباط هذه السياسة بأهداف التنمية المستدامة لدى شريحة من شرائح المجتمع الهامة والحيوية وهي شريحة السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في مناطق مهددة بالمصادرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، كما تنبع من ضرورة التعرف على مدى ارتباط سياسات المصارف الإسلامية في فلسطين بالمتغيرات الاقتصادية

والاجتماعية وعلاقتها المباشرة بضمانات توفير العيش الكريم للمواطن الفلسطيني، وضرورة التعرف على أهم الاحتياجات التي تؤثر عليها. كما وتبرز أهمية هذه الدراسة في الحاجة والضرورة الملحة لتطوير آليات قانونية تنفيذية من شأنها تعزيز أدوات الاستثمار لدى المصارف الإسلامية لتطوير منظومة العناقيد الزراعية، بما يتماشى ويتواءم مع التوجهات الحكومية في الدولة. وبالنسبة لأهمية الدراسة من الناحية الأكاديمية والعلمية فإن هناك جانبين للأهمية هما:

الأهمية النظرية الموضوعية: تكتسب هذه الدراسة أهميته على أنها -على حد علمي- أول بحث يتطرق ويتناول دور المصارف الإسلامية في تنفيذ منظومة العناقيد الزراعية تمكينا وتطويرا وعلاقة ذلك بالآثار المترتبة على دعم صمود المواطن الفلسطيني ويحاكي احتياجات السياسات الحكومية في الدولة وبالذات في وقت تتعظم فيه أهمية تعزيز صمود المواطن الفلسطيني ومنحة كل مقومات التنمية المستدامة، وعليه فإن التطرق لمثل هذا الموضوع يمهد السبيل أمام الباحثين الآخرين ويثير لديهم التساؤلات والأفكار مما يمثل استفادة أكبر للبيئة القانونية التنظيمية لقطاع الاستثمار وملائمة السياسات الاستثمارية مع احتياجات ومتطلبات التمكين والتطوير، وإلى جانب ذلك إن حدثته وإمكانية تطبيقه من خلال استقراء واستعراض الأدوات الاستثمارية المختلفة، وما تحتويه من أفكار ومضامين تخدم متطلبات الدراسة وتساعد في الوصول إلى الهدف الذي أريد تحقيقه. وبالتالي فإن هذه الدراسة تثير موضوعاً على قدر كبير من الأهمية وتعطي إطاراً نظرياً يمثل أدبيات تفيد وتثري دور المصارف الإسلامية نحو توفير موازنات تستجيب لاحتياجات التمكين والتطوير للعناقيد الزراعية في فلسطين والتي تفتقر إلى مثل هذا الموضوع.

الأهمية العملية: أن هذه الأهمية ستتجلى وبشكل أكبر في التوصيات والمقترحات التي ستطرحها الدراسة بناءً على النتائج التي سيتم التوصل إليها وبهذا ستتمكن المصارف الإسلامية من توسيع قاعدة المساهمة والمشاركة مع الحكومة الفلسطينية في تنفيذ السياسة التنموية في هذا المجال بالتعرف على أحد الأسباب الهامة التي يجب أن تراعى التنفيذ بالاستناد على أسس منهجية وعلمية.

أسئلة الدراسة تتمحور الفرضيات والتساؤلات التي من الممكن إن تشكل انطلاقة لإيجاد حلول خلاقة وعملية وقابلة للتطبيق في معالجة مشكلة الدراسة التي تدور حول دور المصارف الإسلامية في تنفيذ منظومة العناقيد الزراعية في فلسطين حيث أن ذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً في: - (ماهية وطبيعة صيغ التمكين للمصارف الإسلامية للاستثمار في العناقيد الزراعية) الأمر الذي يتفرع عنه العديد من التساؤلات الفرعية التالية:-

١- كيف يكون الإنفاق الاستثماري عنصراً من عناصر الإنفاق الكلي وبذات الوقت اعتباره الأداة الأقوى للتمكين؟

٢- كيف يكون الاستثمار في تنفيذ العناقيد الزراعية هدف للتطوير والتمكين وعنصر من عناصر الإنفاق الوطني

- ٣- كيف يمكن تعبئة طاقات المصارف الإسلامية ضمن إستراتيجية تنموية باستخدام التكيف القانوني الأمثل للمعاملات الفقهية ذات العلاقة؟
- ٤- كيف يمكن توظيف آليات صيغ التمكين الممكنة لتطوير مضامين خيارات العناقيد الزراعية التنموية من خلال تنفيذ صيغ الممارسة والمزراعة لكونها مرتبطة بشكل مباشر برؤية الحكومة لتنفيذ العناقيد الزراعية ؟
- ٥- هل من الممكن تتوفر مرجعية قانونية تُدخل الدولة بموجبها في عقود مخراسة ومزراعة المقرونة بعقود إجارة العناقيد الزراعية لتنفيذ المنظومة عبر المصارف الإسلامية؟
- أدوات الدراسة** لتحقيق أهداف الدراسة المشار إليها سابقا، وبما يلي التطرق لمشكلة الدراسة سيتم توظيف أدوات بحثية تشتمل على ثلاثة أدوات بحثية نلخصها كما يلي :-

- إجراء مراجعة شاملة لكافة القوانين والتشريعات الفلسطينية خصوصا ما يتصل منها مع قطاع المصارف الإسلامية والأحكام الفقهية والموازنة العامة والنظام المالي للمصارف الإسلامية ، وذلك بغرض تطوير مرجعية مفاهيمية (نظرية) من منظور قانوني واقتصادي واجتماعي .
- مراجعة الأدب السابق وجمع المواد والنصوص الممكنة من عدة مراجع ودراسات سابقة عربية أو إقليمية أو دولية للاستفادة منها في إثراء محاور الدراسة لا سيما ما يرتبط منها مع استراتيجيات قطاع التنمية الاقتصادية والأحكام الفقهية القانونية وذلك لاستخدامها في إجراء المقارنة الضرورية لاختيار مدى أهميتها لتدعيم الوسائل البحثية للإجابة على أسئلة الدراسة بما يتناسب والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ويقلل الفجوات المؤثرة على التدخلات التنفيذية للمصارف الإسلامية لهذه العناقيد وفقا لرؤية الحكومة وأهدافها واستراتيجياتها .
- إجراء التحليل القانوني المطلوب للاستنتاجات المستخرجة من تفاعل مختلف الأطراف ذوي العلاقة بموضوع الدراسة لا سيما وزارة الزراعة، ومجلس الوزراء، وزارة المالية، وسلطة النقد الفلسطينية، وذلك بهدف وضع الوصف القانوني المطلوب لأوجه تدخل المصارف الإسلامية من منظور اقتصادي واجتماعي باستخدام القواعد والأحكام الفقهية الأكثر انسجاما مع متطلبات التنفيذ لمنظومة العناقيد الزراعية.

الدراسات السابقة من خلال مراجعتنا الى الأدب السابق لا سيما ما يرتبط بموضوع الدراسة فإنه بحدود علمنا واطلاعنا لم نجد دراسات ذات ارتباط مباشر بموضوع و محاور هذه الدراسة -التي سنعمل من خلالها على الإجابة على أسئلة الدراسة- بينما وجدنا أن هناك العديد من الدراسات التي تتصل بمواضيع ذات ارتباط بالأحكام الفقهية وبعض محاور مجتمع الدراسة الأمر الذي سيسهم في إثراء محاور الدراسة تحليلا واجتهادا وتأصيلا خلال مراحل المناقشة والاقتباس داخل مواضيع الدراسة ، ومن أهم دراسات الأدب السابق التي وجدنا فيها تلمسا لما نصبوا إليه بمعالجة مشكلة الدراسة الدراسات التالية:-

-نعاس ، صلاح الدين (٢٠١٩) مقال بعنوان (دور الصكوك الإسلامية في تلافي حدوث الأزمات المالية وعدم استقرار رأس المال) منشورات مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية (المجلد ٠١ / العدد ٠١-٢٠١٩ ص ٦٥-٨٤) جامعة غرداية-الجزائر تطرق الكاتب في مقالته الى أهمية الصكوك الإسلامية القائمة على عقود المشاركة في الدخل حيث أشار فيها الى صكوك المشاركة وما لها من مزاياها في تمويل المشاريع القائمة على المشاركة في الدخل، وفقا للكاتب تعد صكوك المشاركة في الدخل تعميماً لصيغ صكوك المزارعة والمساقاة والمغارسة (حدود الدراسة) والذي يجعل من مواضيع هذه المقالة مرتبطة بشكل وثيق بمجتمع الدراسة التي تشكل حدودها المكانية لما فيها من إثارة لموضوع تشابه صكوك المزارعة مع صكوك المساقاة وفيها أيضاً تطرق الكاتب الى العديد من أنواع هذه الصكوك حسب الجهة المصدرة لها كالصكوك السيادية أو شبه السيادية التي تنشئها الحكومات أو القطاع العمومي، وصكوك المؤسسات مما يشكل لنا هدياً نسترشد به في الدراسة لموضوع الوضعية القانونية للدولة (الحكومة) في الدخول في شراكات مغارسة أو مزارعة من خلال منظومة العناقيد .

-هارون ، محمد صبري ، وآخرون ، (٢٠١٦) دراسة بعنوان " البنوك الإسلامية في فلسطين والتحديات التي تواجهها " منشورات الجامعة الوطنية الماليزية تناول الباحثين في هذه الدراسة الدور المهم الذي تقوم به هذه البنوك، والتعرف على أهم المشكلات التي تعيق عملها، وبيئة العمل المحيطة بها، وكذلك التحديات الخارجية والداخلية التي تواجهها، وقد تناول الباحثين في هذه الدراسة بالوصف والتحليل للوقوف على أهم هذه المشكلات، وقد توصل الباحثين إلى أنه على الرغم من حداثة التجربة إلا أن البنوك الإسلامية في فلسطين أثبتت جداتها واستطاعت أن تحقق تطوراً ونجاحاً بارزين، واستطاعت تقديم نفسها بشكل جيد، وتثبيت أقدامها في السوق المالي الفلسطيني خلال فترة قصيرة، والوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد في مختلف المناطق الفلسطينية، وقد أسهمت في حل العديد من المشاكل الاقتصادية التي واجهت المجتمع الفلسطيني باعتبارها تقوم على منهج الشرع الإسلامي في تعاملاتها، الأمر الذي سيشكل لنا هدياً نستنير به في دراستنا هذه لتدعيم محاور الدراسة ومجتمعها بما يعزز دور المصارف الإسلامية لتنفيذ منظومة العناقيد، وهذا بالإضافة الى ما أتت عليه الدراسة من محاور ستساعد الباحثين في التوصل الى نتائج مقبولة تعالج مشكلة هذه الدراسة.

- حاج ياسين، رنا هاشم، ٢٠٢١، دراسة بعنوان " إستراتيجية التنمية بالعناقيد الزراعية الفلسطينية -الوضع الحالي والمتوقع " مجلة جامعة القدس المفتوحة -البحوث الإدارية والاقتصادية- مجلد ٦ عدد ١٥ لسنة ٢٠٢١. تناولت الدراسة مسألة تقييم الوضع الحالي والأثر المتوقع من تنفيذ إستراتيجية خطة العناقيد الزراعية الفلسطينية على القطاع الزراعي، وذلك من خلال دراسة بنود خطة الوضع الراهن لما تم إنجازه من مخرجات والأثر المتوقع على التنمية والإمكانات المتاحة فعلياً لتنفيذ الخطة العنقودية الطموحة. ولمعرفة نتائج استخدام تطوير الخطط العنقودية بالمحافظات ومقارنة الوضع الحالي والمتوقع لاستخدام إستراتيجية خطة العناقيد وأثرها على تنمية القطاع الزراعي تم عقد عشرين مقابلة مع مسؤولين ومنفذين لخطط العناقيد الزراعية

ولجان العناقيد الزراعية في المحافظات بالإضافة الى التعاونيات الزراعية. كما توصلت الباحثة في مقالها الى أن عملية إنجاز الخطط تعتمد أيضاً على الشراكة والتكامل مع الحكومة الفلسطينية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، ومن خلال محاور دراستنا سنحاول أن نأتي على دور جديد للمصارف الإسلامية يتعلق بأدوات التمكين والتطوير وفقاً لقواعد المعاملات الفقهية التي تساعد في تنفيذ هذه المنظومة وفقاً لمنهجية الدراسة ومجتمعها ، وبذات الوقت ستسهم في بناء تحليل وصفي للحالة للتوصل الى نتائج مقبولة تلي متطلبات معالجة مشكلتها الرئيس.

منهجية الدراسة:- لتحقيق أهداف الدراسة المشار إليها سابقاً، وبما يلي التطرق لسؤال الدراسة ومعالجة مشكلتها سيتم توظيف منهجية بحثية تقوم على الوصف والتحليل، ومن ثم عرض الموضوع ضمن المحاور التالية: -

الفقرة الأولى: - الدور المركزي للمصارف الإسلامية في تطوير منظومة العناقيد التنموية

أولاً: - مفهوم العناقيد التنموية (التنمية العنقودية)

ثانياً: - صيغ التمكين للمصارف الإسلامية للاستثمار في العناقيد الزراعية.

الفقرة الثانية: - آليات تنفيذ المصارف الإسلامية لمشاريع العناقيد الزراعية.

أولاً: - مفهوم الموازنات المستجيبة لاحتياجات التمكين والتطوير للعناقيد الزراعية.

ثانياً: - توجيه تنفيذ العناقيد الزراعية في مناطق الأغوار والمناطق الأكثر فقراً.

الخاتمة: الاستنتاجات والتوصيات

الفقرة الأولى : - الدور المركزي للمصارف الإسلامية في تطوير منظومة العناقيد التنموية

إن الدور المركزي للمصارف الإسلامية من حيث المبدأ يكمن في كونها تستطيع أن تحقق ما لا تستطيع المصارف التقليدية تحقيقه لأنه ببساطة لا تعتمد على قاعدة الملاءة المالية في توزيع مواردها النقدية على مشروعات تريد قروضا لتردها بالإضافة إلى فائدتها، لا بل تشارك فيما يتحقق من ربح، ومن ثم تعظم أرباحها بإعطاء تفضيلاً في عمليات التمويل للمشروعات الأعلى عائداً فالتى تليها ١. ومن ثم فإن آلية المشاركة من حيث المبدأ تختلف عن آلية سعر الفائدة الجاري في السوق المصرفية في القدرة على توزيع الموارد النقدية تبعاً لمعدلات العوائد المتوقعة، وتعتمد هذه النتيجة على الممارسات الكفء لعمليات المشاركة، فكلما ارتبطت هذه العمليات بالمعدلات المتوقعة للأرباح، مقدرةً على أسس سليمة مع أخذ عنصر المخاطرة في الحسبان: أصبحت أكثر كفاءة، واقترب استخدام الموارد النقدية المخصصة للاستثمار في المجتمع إلى وضع الاستخدام الأمثل لها وبالتالي يكون دورها جلياً كأداة لتنمية الحقيقة للمستفيد من تعاملاتها المالية المصرفية، وبما إن المصارف الإسلامية لن تتمتع عن تمويل مشروع ناشئ أو مشروع صغير إذا تبين من دراستها له أحقيته في التمويل على أساس إنتاجيته وكفاءة القائمين عليه، بهدف تحقيق أفضل توزيع ممكن للموارد التمويلية المتاحة لدى المصارف الإسلامية ، ولكن هذا ليس صحيحاً في إطار اعتبارات

- مقتبس من مقال منشور على موقع إسلام أون لاين بعنوان " دور البنوك الإسلامية في التنمية" ¹

<https://archive.islamonline.net/9211>

- هارون وآخرون (٢٠١٨) ص 2٢

الربح الاجتماعي (SOCIAL PROFIT) التي يجب أن تؤخذ في الحسبان بدلا من الربح الخاص (PRIVATE PROFIT) كلما كان ذلك ضروريا وفقا للمنهج الإسلامي في أولويات الاستثمار³. وتأسيسا على المفهوم العالمي للتنمية المستدامة _ وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية الفاو _ ؛ باعتبارها عملية إدارة قواعد الموارد الطبيعية، والعمل على توجيهها نحو التغيير التقني والمؤسسي بصورة تضمن تحقيق واستمرار إشباع الحاجات البشرية للأجيال الحالية وكذلك المستقبلية حيث ترى المنظمة أن تلك التنمية وخاصة في مجال الزراعة والغابات والمصادر السمكية تحمي الثروة الطبيعية بما فيها الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية، وكذلك الحيوانية من أي أضرار قد تلحق بها، ولا تضر بالبيئة، كما وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية والتقنية، ومن الناحية الاقتصادية ولا يرفضها المجتمع، من هنا نجد انه في الحالة الفلسطينية قد وجدت الحكومة الفلسطينية ضالتها في اعتماد منظومة العناقيد الاقتصادية باعتبارها توجه جديد في فلسطين بهدف محاولة إيجاد الاستغلال الأمثل للموارد والثروات الطبيعية لوضع خطة للعمل في العناقيد ضمن ميزانية مركزة على الاستثمار بالزراعة، من هنا يتطلب الأمر أن نوضح المفهوم الدقيق للعناقيد الزراعية (أولا) لنحدد العلاقة المباشرة للمصارف الإسلامية فيها عبر الأنشطة التنموية التي تتولها المصارف الإسلامية وفقا لرؤيتها التنموية (ثانيا) .

أولا: - مفهوم العناقيد التنموية (التنمية العنقودية) ٦

إن التراجع الواضح في أداء الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وخاصة بعد وقف المساعدات الأميركية وانخفاض التمويل الدولي والعربي وأزمة المقاصة مع الاحتلال الإسرائيلي،^٧ كان الباعث للحكومة الفلسطينية لتنفيذ خطط بديلة بهدف تعزيز صمود المواطنين على أرضهم وتمكين الاقتصاد الفلسطيني من الانبعاث من جديد من تحت رماد الحصار والمؤامرات التي تسعى لتدمير الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وإحاقه بالكامل باقتصاد الاحتلال حيث كان البديل في تبني استراتيجيات تنطلق من فكرة التنمية العنقودية ٨ في مختلف القطاعات الاقتصادية والزراعية منها، وبما أن "...المجتمعات الإسلامية مجتمعات في طور النمو والتطور لمواكبة الحضارة، والانطلاق بما تملكه من ثروات اقتصادية ومؤسسات عاملة في الميدان الاقتصادي؛ في الأخذ بأسباب التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن دور المصارف الإسلامية في رفع الكفاءة الإنتاجية للملكية الوقفية..."^٩ يتطلب تحديد المفهوم التنموي للعناقيد حتى يتم تقدير الدور المركزي لها في العملية التنموية العنقودية.

3 - مقتبس من مرجع سابق "دور البنوك الإسلامية في التنمية"

4 - صلاح (٢٠١٨)

5 - سلامة (٢٠١٩)

6 - إشتية (٢٠١٨)

7 - هارون وآخرون (٢٠١٨) ص٧٧

8 - سلامة (٢٠١٩)

9 - الطاهر (٢٠١٣)

١ - المفهوم

ينطلق مفهوم التنمية العنقودية من مجموعة الاتحادات بين الشركات والمؤسسات المترابطة من موردين ومصنعين ومقدمي الخدمات والمؤسسات الداعمة التي ترتبط مع بعضها في مجال عمل معين، وفي منطقة جغرافية واحدة. حيث يتم تقسيم المناطق الجغرافية الى عنقايد تنموية بحسب ما يتوفر في كل منطقة من ميزات تنافسية - موارد ومؤسسات فاعلة وإمكانيات واختصاصات - حيث يتم ربطها ببعض ودعمها وتشجيعها للاستثمار في الموارد المحلية في ذات المنطقة الجغرافية المعينة ١٠، وبهذا ستركز الحكومة دعمها وتوجيهها وتشجيعها وحشد الموارد المتاحة في كل عنقود (محافظة واحدة أو أكثر) للاستثمار في المجال التنموي الذي يتخصص به كل عنقود نحو إحداث شكل من أشكال التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني

١,١ الرؤية التنموية للمفهوم (العناقيد الزراعية)

تنطلق الرؤية من كونها تخلق تناغما على مستويات مختلفة أفقيا وعموديا، أفقيا بأن يتم تطوير شبكة طرق داخل المنطقة الزراعية مرتبطة مع شبكات الطرق داخل بقية المناطق المحددة جغرافيا. أما عموديا، فيتم تطوير قطاع الزراعة بكل ما يحتاجه من استصلاح أراضي وحفر آبار للري وتركيز البحث العلمي في الجامعات المحيطة على تطوير الزراعة، وحشد وتوجيه الاستثمارات لهذا القطاع. ١١ ووضع آلية لعمل متكامل بين المؤسسات الوطنية الأهلية والحكومية وفق أجندة وطنية متفق عليها لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والوصول إلى خدمة التجمعات الفقيرة ولمهمشة في مختلف الأراضي الفلسطينية المستهدفة.

١,٢ علاقة المصارف الإسلامية بالأنشطة التنموية.

يعتبر التمويل المصرفي للأفراد فرصة لزيادة الدخل، الأمر الذي نستطيع معه تقدير التأثير الهائل الذي يمكن أن يحدثه التوزيع غير العادل للتمويل المصرفي على هيكل توزيع الدخل القومي في أي مجتمع، وبالتالي من الممكن أن يخل بالرؤية والغاية التنموية من التمويل لوجود توقعات عالية باستخدامه في الحاجات الاستهلاكية وليست التنموية، بينما نجد أن اعتماد المصارف الإسلامية على نظام التمويل بالمشاركة في المشروعات الاستثمارية، الذي يعتمد أساسا على جدوى المشروع الاقتصادي والثقة في جدية صاحبه وخبرته، من هنا فإن المصرفية الإسلامية تفتح بابا جديدا للخروج من مأزق توزيع الموارد التمويلية المتاحة على أصحاب الملاء المالية فقط، ومن ثم فهي تفتح الطريق أمام توزيع أفضل للدخل القومي، وهذا أمر في غاية الأهمية لعدالة الأنشطة التنموية، حيث تقوم المصارف الإسلامية "...بفتح حسابات التوفير لمن يرغب بحفظ ماله من الضياع، وذلك عن

- وفقا لقرار الحكومة الفلسطينية في جلستها رقم ٤٤ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٤ حيث تم بموجبه إقرار توزيعه الحكومة الفلسطينية 10 لمناطق العناقيد تم تقسيم الوطن الى عنقايد وفقا لتخصص المنطقة المعينة على النحو التالي (حيث تم اعتبار محافظة بيت لحم عنقوداً سياحياً وقليلية عنقوداً زراعياً والخليل عنقوداً صناعياً وهكذا لباقي المحافظات، أو قد تشترك مجموعة من المحافظات في عنقود واحد إذا توفرت لديها ميزة تنافسية مشتركة.

- إثنيتية (٢٠١٨) ص ٢٠ 11

طريق تحويل حسابات التوفير الى عمليات استثمارية عن طريق المضاربة المشتركة...^{١٢} ويتضح ذلك من واقع التقارير الرسمية التي نشرتها جمعية البنوك الفلسطينية ١٣ التي أشارت فيها أن القيمة الإجمالية للقروض المقدمة من قبل القطاع المصرفي الفلسطيني في عام ٢٠١٩، بلغت حوالي ٨,٨ مليار دولار أمريكي. ونسبة ٧٪ زيادة عن عام ٢٠١٨ م، ويعكس علاقة المصارف بالأنشطة التنموية تنوع طبيعة القروض المقدمة من قبل البنوك العاملة في القطاع المصرفي الفلسطيني، ما بين الموجهة الى العقارات والإنشاءات والقروض الاستهلاكية وقروض السيارات وغيرها موزعة بين البنوك العاملة في فلسطين بنسب متفاوتة بينها ولعل اكبر مؤشر على ذلك استحواذ بنك فلسطين على تقديم القروض والتسهيلات خلال عام ٢٠١٩، بإجمالي قروض بلغ حوالي ٢,٦ مليار دولار. بينما نجد إن البنك الإسلامي العربي قدم إجمالي قروض بلغت قيمتها ٦٨١ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩. من هنا نستقرأ الحالة انه لازالت فكرة المساهمات التنموية متواضعة في فلسطين بالنظر الى طبيعة التسهيلات التي تقدمها المصارف في فلسطين والتي يذهب السواد الأعظم منها لغايات استهلاكية وليست تنمية بينما يختلف ذلك وفقا لأحكام الفقه الإسلامي الذي أتى على عدة طرق لاستثمار المال وهى الأسباب لقيام العديد من شركات الأموال الإسلامية التي تقوم على التأليف بين المال وبين العمل^{١٤} وبرأينا أن هذا يحقق الغاية الأساس لفكرة الدور المركزي للمصارف الإسلامية في الأنشطة التنموية أي بمعنى المصرف وما لديه من ملاءة مالية من جهة والمستفيد من النشاط التنموي عبر منظومة العناقيد الزراعية وبما يعود بالنفع على الأطراف الثلاث المصرف والمستفيد والحكومة كونها أوجدت سبيلا للمواطن المستفيد من توفير مقومات العيش الكريم.

ثانيا: - صيغ التمكين للمصارف الإسلامية للاستثمار في العناقيد الزراعية.

يمثل الإنفاق الاستثماري عنصراً من عناصر الإنفاق الكلي الذي يعتبر الأداة الأقوى للتمكين، وعلى الرغم من أن الاستثمار يمثل نسبة قليلة من إجمالي التسهيلات التي تقدمها المصارف العاملة في فلسطين لكن تأثيره على مستوى الدخل كبير، وفي الوقت ذاته يعمل على زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع. والاستثمار في تنفيذ العناقيد الزراعية يكون هو الهدف للتطوير والتمكين للمواطن لما له من ارتباط وثيق بمستوى النشاط الاقتصادي ويجعله من أهم عناصر الإنفاق الوطني، وبما أن التنمية ليست شأنًا حكوميًا فحسب، إنما مسؤولية المجتمع كله ومسؤولية كل مواطن الأمر الذي يتطلب دفع عملية التنمية في فلسطين عبر تعبئة كل طاقات المصارف الإسلامية ضمن إستراتيجية تنموية، مستندة بالضرورة إلى مبدأ المشاركة الفعلية في القرار والتنفيذ. ويحتاج الأمر إلى إيجاد مساحات للتفاعل والحوار بين الأطراف الفاعلة، الدولة وقوى المجتمع والمصارف الإسلامية من أجل الاتفاق على آليات صيغ التمكين الممكنة لتطوير مضمين خيارات العناقيد الزراعية التنموية والتي سنجدها ممكنة ومتاحة

-النجار ٢٠٠٢، ص١٢١٩

جمعية البنوك الفلسطينية (٢٠١٩) ص ٣.

-النجار ٢٠٠٢، ص١٤٢

من خلال تنفيذ صيغ المغارسة والمزارعة¹⁵ الكونها مرتبطة بشكل مباشر برؤية الحكومة لتنفيذ العناقيد الزراعية من هذا المنطلق بالذات تنبع أهمية اختيارنا لصيغ التمكين المتاحة أمام المصارف الإسلامية لتنفيذ العناقيد الزراعية مع ما هناك من ضرورة للبدء بتغيرات نوعية على مستوى تنفيذ العناقيد في المناطق المستهدفة. وفقاً للمفهوم الدارج للتنمية على انه عملية تخطيط "منظم يستهدف إحداث تغيرات جذرية في المجتمع من خلال متطلبات الإنسان المعيشية والترفيهية وذلك بواسطة الإنسان نفسه..."¹⁶ لكن بمفهوم التنمية العنقودية يكون الاستهداف ثنائي يستهدف الإنسان وبذات الوقت يستهدف الأرض عبر هذه المنظومة

١- القرار الحكومي (أرضية الانطلاق)

طرحت الحكومة الفلسطينية ١٧ ١١ قطعة أرض بمساحة تقدر (٩٩٥ دونماً) من الأراضي المملوكة للخزينة العامة في محافظات الوطن الشمالية، للاستثمار لصالح المواطنين، بما فيهم فئة الشباب وأصحاب الأعمال، في رام الله، ونابلس، وقلقيلية، وأريحا. حيث جاء ذلك خلال مصادقة مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية رقم (٩٤) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٢/١، والمتضمن طرح أول إعلان للمواطنين لاستئجار أراضي الدولة، بما يتماشى مع خطة الحكومة التنموية لخلق فرص العمل للمواطنين وأصحاب الأعمال، وذلك إسهاماً في فتح آفاق جديدة عبر الاستثمار في المجالات المختلفة في أراضي الدولة لغايات الزراعة وذلك ضمن خطة العناقيد التنموية التي أطلقتها الحكومة. وحسب تصريح الأمين العام لمجلس الوزراء د. امجد غانم ١٨ ".... إن هذه المبادرة الوطنية هي امتداد لجهود الحكومة في خلق تنمية مستدامة، لإيجاد فرص عمل وتشغيل، ثم تحويل أراضي الدولة إلى جزء من "الماكينات" الاقتصادية المنتجة، وتعزيز صمود المواطنين في كافة أراضي دولة فلسطين. وتابع "نحن نقدم الأرض، والمواطن يقدم مشروعه وفق نموذج شراكة يعود بالنفع على المواطنين...." من هنا تتوضح الرؤية والقرار الحكومية في كونها خطوة أولى لإعداد نظام استثمار أراضي الدولة، على أن يقدم المواطن دراسة جدوى مبدئية للمشروع الذي ينوي إقامته على قطعة الأرض. مع انه موجه بالأساس نحو فئة الشباب ١٩ للالتفاف والتآلف وعمل شراكات فيما بينهم للمشاريع التي يرغبون بإقامتها، بهدف توفير فرص العمل المستدامة، والأمانة، ولخلق قصص النجاح..

١٥ - يعتبر المحدد القانوني لهذا المفهوم وفقاً لما جاء في المادة ١٤٣١ من المجلة التي عرفت المزارعة على انها "تؤج شركة على كؤن
..". الأراضي من طرف العمل من طرف آخر أي أن تزرع الأراضي وتقسّم الحاصلات بينهما

- عفاة ٢٠١٠، ص ١٨١٦

١٧ - قرارات مجلس الوزراء المنشورة على الموقع الإلكتروني للجلسة رقم (٩٤) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٢/١

١٨ - خبر صحفي منشور على موقع وكالة وفا على لسان د. امجد غانم أمين عام مجلس الوزراء منشور على الموقع الإلكتروني

<https://www.wafa.ps/Pages/Details/17155>"

- بينت إحصاءات لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني حول واقع الشباب الفلسطيني، أن هناك ١,١٤ مليون شاب (١٨-٢٩ سنة) في ٢٠٢٠
فلسطين يشكلون حوالي خمس المجتمع بنسبة ٢٢٪، من إجمالي السكان في فلسطين منتصف العام (٢٠٢٠، ٢٣٪ في الضفة الغربية و٢٢٪
في قطاع غزة)، وبلغت نسبة الجنس بين الشباب نحو ١٠٥ شباب ذكور لكل ١٠٠ شابة

١,١ صيغ التمكين لتنفيذ العناقيد الزراعية

بعد أن جاءت الإرادة والقرار الحكومي متوافق مع طموح كل مواطن في العيش الكريم حيث أن تخصيص مساحات من أراضي الدولة وإتاحتها للمواطنين لاستثمارها، فإن المواطن لن يجد أمامه سبيل للإقدام على الاستثمار إلا من خلال توفير مصدر ممول له لتنفيذ مشروعه، وبما أن الأرض عمادها الزراعة والتعمير فإن الصيغ الأمثل لتمكين المواطن من تنفيذ المشاريع الزراعية ضمن منظومة هذه العناقيد ستجد طريقها عبر منظومتي الممارسة والمزراعة وذلك لكون فلسفة هذه الصيغ سيتمكن من خلالها كل مستفيد من استثمار الأرض ويحقق بذات الوقت الغاية المنشودة للحكومة في تنفيذ منظومة العناقيد الزراعية على القطع المخصصة وهنا تكون المصارف الإسلامية الملاذ والسبيل الأفضل للتمويل بالمشاركة على مغارة الأرض أو مزارعتها بواسطة عقد يتفقون عليه فيما بينهم.

١,٢ الممارسة والمزراعة المقرونة بعقود إجارة العناقيد الزراعية

يكون العقود الزراعي وفقاً لرؤية الحكومة الفلسطينية ٢٠ ضمن شراكة بين الحكومة، التي تمثلها وزارة الزراعة، ومؤسسات العمل الأهلي (أفراد وجماعات) التي وظفت مشاريعها في هذا العقود، وهي تأتي ضمن شراكة حقيقية مع القطاع الخاص الذي سيستثمر بالعقود الزراعي من خلال الصناعات الزراعية وما يتطلب لها بالأساس من استصلاح أراضي وزراعتها بمنتجات تؤول نهاية إلى التصنيع الزراعي، ولكي يتم هذا الأمر وبعد تخصيص الأرض يبقى توفير التمويل اللازم لتنفيذ أي مشروع ضمن سلسلة هذه العناقيد العائق الأساس، ومن هنا يأتي دور المصارف الإسلامية بتمويل على صيغة إجارة للأرض الصالحة لتنفيذ عناقيد زراعية عليها شريطة أن تقرن بالإجارة بعقد، ويقصد بمفهوم الإجارة: "الإجارة من الناحية الشرعية هي عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبدل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم، والإجارة المذكورة صورة مستحدثة من صور التمويل في ضوء عقد الإجارة، وفي إطار صيغة تمويلية تسمح بالتيسير على الراغب في اقتناء أصل رأسمالي، ولا يملك مجمل الثمن فوراً. و يكون الأجر عبارة عن جزء من العائد لصالح المنفذ بدل الشجر و الثمر...." ²⁰ كما يمكن للمؤسسة المصرفية أيضاً أن تقوم بدور العامل إذ تقوم بتعمير أراضي لأصحابها على سبيل الممارسة أو المزارعة و ذلك باستخدام عمال أجراء توفر لهم البنوك الإسلامية التمويل اللازم، و بعد تملك المؤسسة المصرفية لنصيبها من منتج الأراضي تطبق عليها المزارعة والمشاركة لمدة محددة قد تصل إلى مدة تنفيذ العقود الزراعي وهنا تكون الحكومة والمواطن والمؤسسة المصرفية قد تمكنوا من الاستفادة من صيغ الممارسة والمزراعة تمكيناً عبر توفير التمويل وتطويراً من خلال تعمير مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة في فلسطين،

مقابلة صحفية مع وزير الزراعة (رياض العطاري) منشورة على موقع القدس ²⁰

<http://www.alquds.com/articles/1567401305811314800/>

- مقتبس من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة بعنوان "صيغ التمويل في المصارف الإسلامية" من الرابط ²¹

<https://ar.wikipedia.org>

و تطبيق المغارسة والمزارعة بالصيغ المبينة سابقا يتطلب من طرف الحكومة أن يكون دورها هو حصر الأراضي الصالحة للزراعة و التي بقيت بورا، ثم توزيعها على من يرغب في إعمارها خاصة من الشباب، مع توفير موارد المياه الكافية، و توفير نوعية الأشجار المغروسة، ولكي تعزز الحكومة من قدرة المصارف الإسلامية التمويلية عليها أن تسن مجموعة من القوانين الصارمة التي من شأنها أن تحافظ على تلك الأشجار المغروسة والأراضي المزروعة، وأن تمنع أي تحويل للأراضي التي تحتويها إلى أغراض أخرى كالبناء، و أن لا يكون عدم ملكية المستفيد لتلك الأراضي عائقا أمام تطبيق تلك القوانين حيث يتطلب كل ذلك لتنفيذ صيغ التمكين والتطوير من قبل المصارف الإسلامية بما يعد تكملة لدور الحكومة في مساعدة المستفيدين لإعمار الأراضي بصيغة المغارسة والمزارعة بتمويل من البنوك الإسلامية

١,٣ مخرجات صيغ التمكين لتنفيذ العناقيد الزراعية

إن المزايا التي تتسم بها صيغة المغارسة والمزارعة كجزء من منظومة العناقيد الزراعية، والتي تتيح أنظمة المصارف الإسلامية لتنفيذها أن تحول مساحات شاسعة من الأراضي البور سواء في الأغوار أو في باقي المناطق المستهدفة إلى أراضي منتجة، أو من حيث أنها تشكل دافعا قويا للعامل في تلك الأراضي على العمل، لأنه يتحول بعد فترة من أجبر إلى مالك، و هذا ما يكرس أيضا مدى الثراء والخصوبة اللذين يميزان الفقه الإسلامي الذي يوفر الحلول العملية والعادلة لجميع الأطراف في كل عملية اقتصادية²². . على هذا فإن القطاع الزراعي يحتاج من المصارف الإسلامية الى إعادة نظر ضمن الصيغ الشرعية، و إلى رؤية شاملة لا تعتمد فقط على أسلوب زراعة الأرض و سقي الأشجار فقط، و إنما تفتح الباب أيضا أمام التصنيع الزراعي و تسويق المنتجات الزراعية محليا و دوليا، فضلا عن تواع القطاع الزراعي من ثروة حيوانية و الدواجن و غير ذلك لتتوافق صيغ التمكين مع تطورات المستفيد بالتطوير والعيش الكريم، انطلاقا من أهمية.. الأعمال المصرفية في التنمية الاقتصادية...²³

١,٤ عقود الامتياز بوابة للاستثمار في منظومة العناقيد

في إطار مساعي الدول لتعظيم الاستثمار الداخلي والخارجي، تلجأ معظم النظم الحاكمة الى إيجاد مناخ استثماري من خلال بوابة عقود الامتياز التي بموجبها يتم منح بعض الحقوق أو الأراضي أو الامتيازات من قبل الحكومة والسلطة المحلية لشخص معنوي أو طبيعي أو ما شابه ذلك ممن يملكون حرية التصرف ولديهم طاقات استثمارية تعود على مانح الامتياز بالنفع العام وخدمة

²² منشورات البنك الإسلامي /المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب / صيغ تمويل التنمية في الإسلام -وقائع ندوة رقم ٢٩ ص ٤٣-٥٠ .

٢٣ -المشهوراي ٢٠٠٣، ص٥٣

المواطنين من خلال تشغيل المرافق العامة في الدولة، ووفقا للمفهوم القانوني الدارج لهذه العقود.. فقد أضحى عقود الترخيص التجاري الدولية ٢٤ "الفرنشايز" ٢٥ من ضمن العقود واسعة الانتشار في الوقت الراهن نظرا الى ما توفره من إمكانية نقل المعرفة الفنية والمشروعات الإنتاجية على الصعيد الدولي بما يحقق مصلحة كل من المرخص والمرخص له... وهذا النوع من العقود يخضع للقواعد الأساسية المنظمة للمرفق العام في الدولة، فضلا عن الشروط التي يتضمنها عقد الامتياز، وبهذا المفهوم يكون محدد الامتياز من حيث الإدارة كحق خالص للممنوح له، في حين تبقى الموجودات مملوكة للدولة مع ضمان الممنوح له بقاء الموجودات وصيانتها، ٢٦ ولان موضوعنا يكمن في إطار دور المصارف الاسلامية لتنفيذ منظومة العناقيد نرى انه بمقدور المصارف الاسلامية الحصول على عقود امتياز (استثمارية) تكون الدولة طرفا رئيسا فيها، أي بمعنى وجود الدولة كصاحبة سيادة وحق مطلق بمنح الامتياز تخضع الى القانون الإداري وبين الجهة الممنوح لها حق الامتياز كونها عقود تتمتع بخصوصية اقتصادية تستوجب أن تحتوي على شروط استثنائية غير مألوفة في العقود الخاصة أبرزها المزايا التي تقرها الدولة للمصرف الإسلامي من إعفاءات وامتيازات جمركية تجعلها من حيث المبدأ عقود امتياز إدارية، ٢٧. وبناء على جذور وأصول قواعد القانون الخاص بالامتيازات، نرى أن عقود الامتياز وفقا للمنظومة التشريعية الفلسطينية ضرورة ومصلحة ملحة لتنظيم وإدارة عملية تنفيذ العناقيد الزراعية، لما فيها من تحقيق مصلحة فضلا للمواطن الفلسطيني، وبرأينا أيضا أن الباب مفتوح على مشرعه لتكييف العلاقة التعاقدية بين طرفي عقد الامتياز في إطار منظومة العناقيد والآثار المترتبة عليه تجعل من فرص نجاح المصرف الاسلامي على التنفيذ اقدر واضمن من الوجهة القانونية لتنفيذ هذه المنظومة لا سيما وان الضمانة الاساس تكمن بان الاستثمار في فلسطين عبر هذا النوع من الامتياز لا يكون الا من خلال قانون وفقا لاحكام

٢٤ - المسترجي، علاء والمجالي، توفيق ٢٠٢١، ص ١٦٦

٢٥ - عرف الاتحاد الدولي للفرنشايز عقد الفرنشايز على انه "علاقة تعاقدية بين طرفين هما المانح والممنوح له يلتزم بمقتضاه المانح بنقل المعرفة الفنية والتدريب للممنوح له الذي يقوم بالعمل تحت اسم معروف او شكل او اجراءات مملوكة او مسيطر عليها من قبل المانح، وفي هذا العقد يقوم الممنوح له باستثمار امواله الخاصة بالعمل - محل الفرنشايز- بحيث تكون مخاطر نجاح هذه العملية عليه ويتحملها دون غيره" مقتبس من المرجع السابق ص ١٦٨.

٢٦ - ماس، ٢٠٠٥.

٢٧ بوخالفة، عبد الكريم ٢٠١٩، ص ٧٩

القانون الاساسي الفلسطيني . الذي يخول الدولة أو الحكومة منح الامتياز بموجب قانون ينظم الاستثمار، وهذا بموجب نص المادة (٩٤) من القانون الأساسي المعدل التي جاء فيها "الامتيازات واستغلال موارد الثروة الطبيعية يحدد القانون القواعد والإجراءات الخاصة بمنح الامتيازات أو الالتزامات المتعلقة باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة، كما يبين أحوال التصرف بالعقارات المملوكة للدولة وغيرها من الأشخاص المعنوية العامة، أو القواعد والإجراءات المنظمة لها." ٢٨ وبهذا الإطار صدرت العديد من التشريعات ذات العلاقة بشكل مباشر بالاستثمار والامتياز بقطاعات معينة، بمعنى انه لا يوجد أي عائق قانوني يحول دون إصدار تشريع خاص ينظم امتياز تنفيذ منظومة العناقيد للمصارف الإسلامية.

الفقرة الثانية: - آليات تنفيذ المصارف الإسلامية لمشاريع العناقيد الزراعية.

تلعب السيولة المالية أهمية بالغة لدى كل من المصارف الإسلامية والتقليدية، بل ربما تفوق أهميتها في الأولى عن الثانية، ويرجع السبب في ذلك الى الشريعة الإسلامية وأحكامها التي حتمت عليها محاربة الاكتناز، الأمر الذي يلزم المصارف الإسلامية استثمار ودائعها واحتياطاتها بما يخدم تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية في ضوء الطرق المشروعة في استثمار أمواله. ولكن ذلك قد يكون أمراً محموداً ومفيداً لإيجاد آليات مناسبة لتنفيذ مشاريع العناقيد الزراعية حيث انه وفقاً للأدوات المالية الإسلامية المطبقة في المصارف الإسلامية وتبيان مدى ملازمتها للشريعة الإسلامية. يفترض أن النظام الاقتصادي الإسلامي لديه من السبل والوسائل الكفيلة التي تمكنه من استثمار السيولة النقدية في المصارف الإسلامية وتوجيهها نحو تمكين من يرغبون في الاستفادة من مشاريع العناقيد الزراعية، لكن ذلك يتطلب تخصيص موازنات تستجيب لاحتياجات التمكين والتطوير للعناقيد الزراعية (أولاً) ومن الیاء أهمية كبيرة لتوجيه هذه الموازنات نحو مناطق الأغوار والأكثر فقراً (ثانياً)

أولاً: - مفهوم الموازنات المستجيبة لاحتياجات التمكين والتطوير للعناقيد الزراعية

إن مفهوم الموازنات المستجيبة لاحتياجات التمكين والتطوير للعناقيد الزراعية بشكل عام يشير الى الموازنات التي من المفترض أن تصاغ من قبل المصارف الإسلامية استناداً إلى تقدير الاختلاف في أدوار واحتياجات المناطق المستهدفة ضمن إطار منظومة العناقيد الزراعية. وترمي هذه الموازنات إلى تجسيد احتياجات الفئات المستفيدة خلال جميع مراحل عملية تنفيذ صيغ التمكين المنفذة، والتخطيط لإعداد الموازنة والتنفيذ والمتابعة والتقييم، وتكون هذه الموازنة المخصصة بكل عمليات التخطيط، والتنفيذ،

والمتابعة والتقييم بطريقة مرنة ومستجيبة لاحتياجات التنفيذ ضمن الصيغ المطبقة. ويتطلب إعداد الموازنة أسلوب يُصمّم لتضمين البعد الاستثماري في كل مراحل دورة الموازنة، بهدف تحليل الآثار المختلفة لسياسة المصرف المالية فيما يتعلق بالمصرفيات وكذلك بالإيرادات على المستويين المركزي للمصرف وللمستفيد، كما يتضمن هذا الأسلوب مقترحات لإعادة دراسة الأولويات الخاصة بالإيرادات والمصرفيات، آخذاً في الاعتبار التدفقات النقدية المطلوبة للتنفيذ والتطوير المطلوب للعناقيد الزراعية.

١- مواصفات الموازنات المستجيبة لاحتياجات التمكين والتطوير للعناقيد الزراعية^{٢٩}

إن اعتماد هذه الموازنات من قبل المصارف الإسلامية، سيكون لها مواصفات خاصة لتلعب دور حيوي في تنفيذ منظومة العناقيد الزراعية من قبل المصارف ومن هذه المواصفات أنها: -

- ١- ليست موازنة منفصلة عن موازنات المصارف الإسلامية.
- ٢- تشجع الاستخدام الأكثر فعالية للموارد لتحقيق المساواة بين المستفيدين وبلوغ التنمية المنشودة.
- ٣- تعمل على استخدام الموارد المتوافرة لتحسين نوعية صيغ التنفيذ مزارعة كانت أو مغارسة أو حتى تصنيع زراعي.
- ٤- تسمح لأي مستفيد باستثمار كافة موارده للمحافظة على قدرته التنافسية.
- ٥- تُساعد في التعرف على الفجوات الموجودة في توزيع الأراضي على أوسع نطاق من الفئات المستهدفة.
- ٦- تُساهم في تحديد الاحتياجات وفق الأولويات لكل منطقة مصنفة أنها عنقود زراعي.
- ٧- تعمل على إعادة تخصيص السيولة والتدفق النقدي المطلوب بحيث تستجيب لاحتياجات مختلف فئات السكان بما يناسب ظروف معيشتهم.

٨- تُساهم في إعطاء اهتمام خاص للمناطق الأكثر حرماناً وتهيئتها واحتياجاً.

٩- تُساهم في تحقيق الإنصاف والعدالة النوعية وتكافؤ الفرص.

١,٢ الأهداف التي ستحققها المصارف الإسلامية من هذه الموازنات

تُعد الموازنات من أهم الأدوات التنفيذية لصياغة السياسات التمويلية، كما أنها أداة مهمة على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تحدد الفرص المتاحة لكل شرائح المجتمع. وعليه فإن الموازنات المستجيبة لتمكين وتطوير العناقيد الزراعية تضمن وتراعي وجود فرص متكافئة لجميع المستفيدين. كما تسمح مرحلة المتابعة والتقييم للموازنة المستجيبة بتحليل الآثار المختلفة للسياسات المالية للمصرف سواء على صعيد المصرفيات أو/والإيرادات وأثرها على الأنشطة التنموية في المناطق المستهدفة، مما يتيح فرصة التقدم بمقترحات لإعادة دراسة الأولويات الخاصة بالإيرادات والمصرفيات في كل بند من بنود الموازنة مثل صيغ التمويل وعقود التمويل وتحديد المخاطر والتقليل منها وغيرها بناءً على الفجوات التي يتم تحديدها. ولكونها تساهم

²⁹ - خطة تنمية العنقود الزراعي في قلقيلية "صمود و تنميه" ٢٠١٩، وزارة الزراعة متاح على الرابط

<http://palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Documents>

في تحقيق المساواة والانصاف والعدالة النوعية بين جميع المناطق والمستفيدين وبالتالي تنمية المجتمع من خلال التوظيف الأفضل للموارد المتوفرة لتحسين نوعية الأنشطة الزراعية ضمن منظومة العناقيد بشكل متساوي. ومن أهم إيجابيات تبني نهج الموازنات المستجيبة للمصارف هو أنها تتيح الفرصة لإعطاء اهتمام خاص بالفئات الأكثر تهميشًا واحتياجًا والتي من خلالها ستعزز فرص التعامل مع المصارف الإسلامية لما ستحققه من أهداف منها:-

- حشد الدعم السياسي والمالي للمصارف الإسلامية من قبل مؤسسات الدولة المختلفة وذلك لكونها تسهم بشكل مباشر في اعتبارها رافعة وطنية نمووية للإيفاء بخطط تمكين وتنفيذ العناقيد الزراعية.
- تحسين السياسات المصرفية بما يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة فعالية وكفاءة توظيف الودائع والمدخرات.
- القدرة على تنفيذ رؤية سلطة النقد خلال الفترة المقبلة إلى إطلاق إستراتيجية قطاع الإقراض المتخصص التي عملت على إنجازها بالشراكة مع البنك الدولي، والتي تهدف الى تطوير خدمات الإقراض خلال السنوات ٢٠١٩ ولغاية ٢٠٢٣ وتويعها للمساهمة في رفع نسب المستفيدين من هذه الخدمات. ويأتي إطلاق هذه الإستراتيجية بالتزامن مع الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي بهدف تطوير قطاع الإقراض المتخصص وتحسين الأطر المؤسسية وممارسات الحوكمة فيه وذلك بهدف تمكينه من زيادة خدماته وانتشاره والسماح له بتقديم خدمات مالية أخرى مثل خدمات التأمين والحالات وبعض الخدمات المالية الأخرى عند تحقق الظروف الملائمة لذلك ٣٠.

ثانيا: - توجيه تنفيذ العناقيد الزراعية في مناطق الأغوار والمناطق الأكثر فقرا.

تشير الإحصائيات الصادرة عن وزارة الزراعة الفلسطينية بأن ٨٠٪ / ٣١ من الإنتاج الزراعي يأتي من المزارعين الصغار والذين يتواجد نسبة كبيرة منهم في مناطق الأغوار، وكونهم في دائرة الاستهداف من قبل الاحتلال الإسرائيلي ويقعون بشكل مستمر تحت وطأة مصادرة أراضيهم ضمن إستراتيجية احتلالية ترتبط بضم أراضيهم مما يجعلهم أكثر فئة تحتاج من الجميع كل مقومات الدعم لتعزيز صمودهم في أرضهم وبما أن شعارات الحكومة تشير الى التركيز على الاستثمارات للقطاع الزراعي وتعزيز المزارعين في مناطق (ج) الأمر الذي يتطلب ترجمة عملية تتم على أرض الواقع من قبل المصارف الإسلامية للقيام بواجبها بالاستثمار في المشاريع التي يشهد القطاع الزراعي فيها نقصا وندرة، "فالقضاء الزراعي قطاع اقتصادي بالأساس، وبما أن الحكومي قامت بواجبها بتخصيص مساحات كبيرة من الأراضي لتنفيذ العناقيد الزراعية لإقامة المشاريع، ومن جهة أخرى تتوجه نحو دعم المزارعين أنفسهم ممن يملكون أرضا عرضة للمصادرة بالدعم المتواضع لهم كمعزز لصمودهم ولكن هذا لا يكفي

30 سلطة النقد الفلسطينية، سلطة النقد في الأخبار، تصريحات: Categories / أيلول، ٢٠١٩ / Anonym / 26

<https://www.pma.ps> سلطة النقد الفلسطينية: حافظنا على استقرار ومثانة الجهاز المصرفي وتطور أعماله منشور على الموقع

أ. حسن الأشقر / مدي عام التخطيط والتطوير -وزارة الزراعة الفلسطينية-تصريح صحفي منشور بتاريخ ٢٠٢١/١٣/٢٠١٣ على موقع بوابة 31 <https://www.palestineconomy.ps/ar/Article/17683/> اقتصاد فلسطين

من منظور تنموي حيث لا أحد لديه الاستعداد لاستصلاح أرضه دون مساعدة مالية. " وبما أن الحكومة ليس واجبتها إنشاء مشاريع، لكن واجبتها تهيئة البنية التحتية والاهتمام بتوفير مصادر أساسية للزراعة فإنه يكون مطلوباً من المصارف الإسلامية أن ترسم خارطة استثمارية لتنفيذ مشاريع عنقودية تنموية ، باعتبار أن خطط العناقيد لوحدها توفر فرص الاستثمار من قبل المصارف الإسلامية وبشراكة مع المواطن الذي يقطن في هذه المناطق وسيكون توجيه السياسات التمويلية من قبل المصارف الإسلامية للاستثمار في العناقيد الزراعية في مناطق الأغوار والمناطق الأكثر فقراً له مردود كبير على عدة مستويات منها :

١- تقويض المخطط الإسرائيلي

إن الاستثمار في القطاع الزراعي تمكينا وتطويراً في مناطق الأغوار والمناطق الأكثر فقراً سيعمل على تقليل فرص تنفيذ المخطط الإسرائيلي الاستيطاني للسيطرة على ثروات ومقدرات السكان في هذه المناطق حيث تشير دائرة الدبلوماسية والسياسة العامة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ٣٢، إن منطقة الأغوار تضم ٢٧ تجمعاً سكانياً ثابتاً على مساحة ١٠ آلاف دونماً (الدون = ١٠٠٠ متر مربع)، وعشرات التجمعات الرعوية والبدوية. تكمن أهميتها في كونها منطقة طبيعية دافئة، يمكن استغلالها للزراعة طوال العام، إضافة إلى خصوبة التربة إذ يطلق عليها سلة غذاء فلسطين، وتوفر مصادر المياه فيها، فهي تتربع فوق ثاني أكبر حوض مائي في فلسطين. وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة الأغوار ٢٨٠ ألف دونماً؛ أي ما نسبته ٣٨,٨٪ من المساحة الكلية للأغوار؛ يستغل الفلسطينيون منها ٥٠ ألف دونماً؛ فيما يستغل سكان مستوطنات الأغوار (إسرائيليون) ٢٧ ألف دونماً. وتقسّم مناطق الأغوار إلى مناطق مصنفة (A) وتخضع لسيطرة الدولة الفلسطينية، ومساحتها ٨٥ كم٢، ونسبتها ٧,٤٪ من مساحة الأغوار الكلية. وهناك أيضاً مناطق (B) ، وهي منطقة تقاسم مشترك بين السلطة وإسرائيل، ومساحتها ٥٠ كم٢، ونسبتها ٤,٣٪ من المساحة الكلية للأغوار؛ ومناطق (C) وتخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، ومساحتها ١١٥٥ كلم. تسيطر إسرائيل على ٤٠٠ ألف دونماً بذريرة استخدامها مناطق عسكرية مغلقة؛ أي ما نسبته ٥٥,٥٪ من المساحة الكلية للأغوار؛ ويحظر على السكان الفلسطينيين ممارسة أي نشاط زراعي أو عمراني أو أي نشاط آخر في هذه المناطق.

٢- الحفاظ على المصادر الطبيعية في هذه المناطق

تشير الإحصائيات الرسمية ٣٣ على أنه تحتوي منطقة الأغوار الجنوبية على ٩١ بئراً، والأغوار الوسطى على ٦٨ بئراً، أما الأغوار الشمالية فتحتوي على ١٠ آبار، ٦٠٪ منها آبار حُفرت قبل ١٩٦٧، ولم يجر تجديدها نظراً للعراقيل الإسرائيلية، حيث يعمل ١١١ بئراً فيما لا يعمل ٥٨ بئراً منها، وبالتالي إن توجيه سياسات المصارف الإسلامية التمويلية لتنفيذ العناقيد الزراعية في

تحقيق صحفي بعنوان بالأرقام سر الاهتمام الإسرائيلي بضم الأغوار الفلسطينية – منشور على موقع العين الإخبارية بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٤ <https://al-ain.com/article/some-economic-importance-jordan-valley>

المرجع السابق ٣٣

هذه المناطق سيرفع من قدرات السكان من استثمار هذه المصادر ولو بالشيء القليل إلا انه له قيمة وطنية كبيرة في الحفاظ على المصادر الطبيعية في هذه المناطق حيث سيساهم التمويل في رفع كمية المياه من خلال عمل آبار وتأهيلها ومد مواسير مياه واستصلاح أراضي وغيره ضمن إطار منظومة العناقيد الزراعية

٣- الاستفادة من الامتيازات الضريبية التشجيعية

إن للاستثمار في القطاع الزراعي ميزة خاصة تتعلق بمنحة صفر ضريبة لكل مزارع فرد، والشركات الزراعية الإنتاجية على أول ٣٠٠ ألف شيقل تدفع صفر ضريبة دخل، وضريبة القيمة المضافة مستردة على الإنتاج الزراعي، وفقاً للقانون ٣٤ وبما احدث أدوات التنفيذ من قبل المصارف الإسلامية تطوير الأراضي الزراعية والعناقيد الزراعية من خلال صيغ المغارسة والمزراعة في مناطق الأغوار تحديداً سيجعل هناك فائدة مشتركة للمستفيد والمصرف من حيث تقليل تكاليف التمويل من خلال الاستفادة من الامتيازات الضريبية الممنوحة وفق القانون والتي سيجني مردودها المصرف عند نهاية كل سنة مالية فكلما ضخ أموال للتمويل التنموي في هذه المناطق وهذا القطاع الحيوي كلما جني المصرف تنزيلات من المبالغ الخاضعة للضريبة والتي ستعود عليه بربح صاف.

الخاتمة :- الاستنتاجات والتوصيات

عندما نبحث عن دور الاقتصاد الإسلامي في تنفيذ منظومة العناقيد الزراعية تمكينا وتطويراً فإننا نعي بذلك دوره في العطاء للتنمية حيث أن معظم جهود المصارف الإسلامية التي تعتبر الذراع المنفذ للاقتصاد الإسلامي تنحصر في أعمال خيرية غير تنموية مرتبطة بإطعام فقراء أو توفير ملابس أو خدمات لهم دون التطرق إلى مشروعات تنموية تغير المستوى المعيشي للفقراء بشكل جذري و مستدام.ومن ثم، يتضح لنا مما سبق أننا بحاجة إلى مجهودات كبيرة لنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية وثقافة العطاء التنموي كدور رئيس للاقتصاد الإسلامي وذلك عبر بوابة الاستثمار من خلال عقود الأيجارة وعقود الامتياز ايهما كان أيسر، لذا كان من الضروري إلقاء مزيد من العناية بقطاع هام وحيوي يقع ضمن دائرة الاستهداف عبر منظومة العناقيد الزراعية فليس هناك أنفع ولا أجدى من أثر دور المصارف الإسلامية في تنفيذ صيغ التمويل لتمكين وتطوير هذه المنظومة التي تجعل من الإنسان خليفة في الأرض يقوم بدوره في عمارتها والقيام بواجبها تجاهها خير قيام . ولأن الدين الإسلامي دين كامل شامل صالح لكل زمان ومكان ، قال تعالى : ” ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء ٣٥ ” و« كل شيء » يفيد العموم الذي منه تمكين الإنسان ودعمه وتطوير أدوات عمله وعمارته للأرض باعتبار إن عمارة الأرض جزء أصيل من التنمية المستدامة

القرار بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٦ بشأن تعديل قرار بقانون ضريبة الدخل رقم ٨ لسنة ٢٠١١ وتعديلاته، الذي نص على إعفاء المزارع ٣٤
إعفاء تاماً من ضريبة الدخل على صافي الأرباح وإعفاء الشركات الزراعية من ضريبة الدخل على صافي أول ٣٠٠ ألف شيقل من ضريبة الدخل.

سورة النحل الآية ٨٩ ٣٥

كما يستوجب على المصارف الإسلامية أن تضاعف جهودها و تسعى إلى بناء علاقات إستراتيجية أكثر عمقا مع المحيط الذي تؤثر فيه و تتأثر به، لكي تتمكن من مواجهة التحديات و خاصة تلك المتعلقة بمتطلبات التنمية المستدامة التي أخرجت المصارف الإسلامية بإبراز دورها الكبير الذي يمكن أن تلعبه في تمويل تنفيذ العناقيد الزراعية في مناطق الأغوار والأكثر فقرا بصفة خاصة . وهذا في ظل ضعف القدرة التمويلية للدولة، وبالتالي تناقص في المبالغ الموجهة لتنمية وتطوير المناطق المستهدفة ضمن منظومة العناقيد الزراعية بالإضافة الى ذلك، تملك المصارف الإسلامية عدّة آليات من شأنها تعويض قدرة الدولة التمويلية لتنفيذ المشاريع التنموية. ناهيك عن إمكانية إن تلعب المصارف الإسلامية دور البديل في دفع عجلة التنمية العنقودية لا سيما في المناطق المصنفة على أنها عنقودية زراعية.

التوصيات

حتى تتمكن الحكومة الفلسطينية والمصارف الإسلامية من لعب دور مشترك وتكاملي في حسن تنفيذ كل متطلبات خطط العناقيد الزراعية بما يعود على الأرض والإنسان بالفائدة العظمى، وكي لا نبقى في إطار النظريات والكلمات والبحث والتقصي، وحتى نلامس بشكل فعلي واقع التمكين والتطوير المطلوب لمنظومة العناقيد الزراعية بما يحاكي كل تطلعات المستفيدين نحو العيش الكريم، فإننا نجد انه من الضروري بمكان إيجاد آلية تنفيذية على النحو التالي: -

(تأسيس صندوق وطني لتنفيذ العناقيد الزراعية) يكون الهدف من الصندوق (الانتقال بالعناقيد التنموية (الزراعية) من التخطيط إلى التنفيذ من خلال تعزيز الشراكة بين الحكومة والمصارف الإسلامية عن طريق توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع التنموية، بناء على دراسات وبيانات يستقيها من خلال دراسات الجدوى لكل مشروع وتحقيق الأهداف التالية:-

١- تشجيع وزيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي

٢- تشجيع المصارف الإسلامية على رفع حجم التسهيلات الائتمانية التي تمنحها لتمويل المشاريع الزراعية مقابل تسهيلات ضريبية خاصة من الحكومة)

الغاية من التأسيس (تكون الغاية من تأسيسه ليصبح المكون الرئيس لتنفيذ العناقيد الزراعية من خلال رصد تمويل تساهم فيه جميع المصارف لدعم الجهود المستمرة لتمكين المزارعين ودمجهم بالسوق وتحسين فرص الإنتاج لمشاريعهم)

الحوكمة والإدارة (يكون له نظامه الخاص الذي يحدد عمله ومهامه وحقوق الأعضاء فيه ونسب مشاركتهم وآليات ومعايير التقدم للاستفادة من التمويل عبره وأدوات تنفيذ العقود (مزارعة أو مغارسة) ويدرار من قبل مجلس إدارة برئاسة سلطة النقد الفلسطينية وعضوية كل المصارف الإسلامية العاملة في الأراضي الفلسطينية والذي من خلاله يتم رصد الموازنات المستجيبة لاحتياجات تنفيذ العناقيد الزراعية)

Thanks and appreciation	شكر وتقدير
The researcher/researchers extend their thanks to Palestine Technical University – Kadoorie for its financial support to conduct this research	يتقدم الباحث/الباحثين بالشكر الى جامعة فلسطين التقنية- خضوري لدعمها المالي لاجراء هذا البحث

قائمة المراجع

الكتب العلمية

- اشية ، محمد ٢٠١٨، كتاب بعنوان "منظور تنموي جديد " منشورات المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار "بكدار" ط١، مسجل رقم "١٧٩٩٧" رام الله -فلسطين ، متاح على الرابط <http://213.6.8.28:310/records/1/17997.aspx>

الرسائل العلمية

- الطاهر، قانة ،٢٠١٣، أطروحة دكتوراه بعنوان " دور المصارف الإسلامية في رفع الكفاءة الإنتاجية للملكية الوقفية -البنك الإسلامي الأردني نموذجاً- " منشورات جامعة الحاج بالحضر- باتنة- الجزائر، ط١
- النجار، طلال أحمد ،٢٠٠٢، رسالة ماجستير بعنوان " المضاربة المشتركة ومدى تطبيقها في المصارف -معلقاً وتطورها". منشورات الجامعة الإسلامية -غزة، متاح على الرابط <https://iugspace.iugaza.edu.ps>
- عبد الرؤوف ، عفانة ،٢٠١٠، " رسالة ماجستير بعنوان " استراتيجيات التنمية المستدامة للأراضي الزراعية في الضفة الغربية محافظة طوباس كحالة دراسية " منشورات جامعة النجاح الوطنية -نابلس -فلسطين، متاح على الرابط <https://scholar.najah.edu>
- المشهراوي ، احمد حسين ،٢٠٠٣، رسالة ماجستير بعنوان " تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين " منشورات الجامعة الإسلامية -غزة - فلسطين متاح على الرابط <https://iugspace.iugaza.edu.ps>

الدراسات والمقالات العلمية

- الحاج ياسين ، رنا ،٢٠٢١، مقالة بعنوان (إستراتيجية التنمية بالعناقيد الزراعية الفلسطينية -الوضع الحالي والمتوقع) منشورات مجلة جامعة القدس المفتوحة -البحوث الإدارية والاقتصادية- مجلد٦ عدد ١٥ لسنة ٢٠٢١.
- صلاح ، رزان ،٢٠١٨، مقال بعنوان (مفهوم التنمية المستدامة) منشور بتاريخ ٢٦/يوليو ٢٠١٨ متاح على الرابط <https://mawdoo3.com>.
- المسترجي ، علاء والمجالي ،توفيق ،٢٠٢١، دراسة بحثية بعنوان " القانون الواجب التطبيق على عقود الفرشائز الدولية " دراسة مقارنة ما بين القانونين الاردني والبحريني واتفاقية روما" دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤٨ عدد ٤ ، ص ١٦٦- ص١٧٨، متاح على دار المنظومة.
- ماس ،٢٠٠٥، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، دراسة بعنوان " دراسة نقدية لمشروع قانون الامتياز الفلسطيني" ص ٤ متاح على الرابط http://info.wafa.ps/userfiles/server/pdf/k_emteaz.pdf

- بوخالفة، عبد الكريم ٢٠١٩، دراسة بعنوان " القانون الواجب التطبيق على عقود الاستثمار الدولية" مجلة آفاق للبحوث والدراسات ، المركز الجامعي ايليزي، العدد ٣ ، جامعة قاصدي مرياح ، الجزائر، ص٧٣-ص٨٩ ، متاح من دار المنظومة .
- هلال ، احمد ، ٢٠٢٠، مقال بعنوان(والمغارة والمزارعة والمساقاة أحكامها الشرعية وامتداداتها الفقهية ومقاصدها البيئية) منشورات مركز فاطمة الفهريّة للأبحاث والدراسات (مفاد) ضمن كتاب بعنوان التربية البيئية والأخلاق " نحو وعي بيئي جيد" مطبعة دار القلم - الرباط- الطبعة الأولى ٢٠٢٠ م .
- نعاس ، صلاح الدين ، ٢٠١٩، مقال بعنوان" دور الصكوك الإسلامية في تلافي حدوث الأزمات المالية وعدم استقرار رأس المال" منشورات مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية (المجلد ٠١/العدد ٠١-٢٠١٩ ص٦٥-ص٨٤) جامعة غرادية-الجزائر.
- هارون، محمد صبري وآخرون ، ٢٠١٦، دراسة بحثية بعنوان (البنوك الإسلامية في فلسطين والتحديات التي تواجهها) منشورات الجامعة الوطنية الماليزية متاح على الرابط <http://www.researchgate.net/publication/327671843>

التقارير

- تقرير مجلس الوزراء الفلسطيني حول الأداء الحكومي لعام الطوارئ ٢٠٢٠ - متاح على الرابط <http://www.palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload//Documents>
- الإستراتيجية القطاعية للزراعة ٢٠٢١-٢٠٢٣ متاح على الرابط <http://palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Documents>
- خطة الحكومة الفلسطينية للتنمية بالعناقيد (العقود الزراعي في محافظة قلقيلية) متاح على الرابط <http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/Pages/Details/2002>
- تقرير جمعية البنوك الفلسطينية، ٢٠٢٠، التقرير السنوي متاح على الرابط https://www.abp.ps/public/files/server/ar/ba_ar2020.pdf

الدوريات

- سلامة، سامر ، ٢٠١٩، مقال بعنوان " التنمية العقودية والاستثمار في الموارد المحلية" -مقال صحفي ، آراء ومقالات ، منشور في جريدة الأيام بتاريخ ٨/٨/٢٠١٩ م متاح على الرابط

https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=135e581by324950043Y135e581b